تقرير خاشقجي... الجهر والإخفاء

ياسل طلوزي

سأكون، مرة واحدة في العمر، أميركيّاً، فأعلن انحيازي التام إلى تقرير استخباراتها حيال جريمة اغتيال جمال خاشقجي. أما بعكس ذلك، فسأكون خائناً مبادئ الحرية التي أؤمن بها. والحال أن ما يزيد من انحيازي إلى التقرير، تنطّع أنظمة عربية للدفاع عن قتلة خاشقجي، وإنْ حاولت أن تظهر دفاعها كأنه موقف تضامنيّ مع شقيق عربي في وجه «استهداف خارجيّ»، ولها العذر في ذلك، لكونها لا تضع فواصل بين الأوطان والحكّام، فالحاكم هو الوطن، والوطن هو الحاكم، وغالباً ما يتقدّم الحاكم على الوطن. لم يستوقفني موقف الأنظمة كثيراً، غير أن ما أثارت دهشتي مواقف فرديّة من شخصيّات محسوبة على «الإنسان» وحقوقه، حاولت التشكيك في صحة التقرير وأهدافه، بعد أن قفزت عن دم خاشقجي، فراحت تهاجم أميركا وتقاريرها، بالأسلحة نفسها التي اعتدناها منذ قرن: «زعيمة الإمبريالية»، و«رأس الحيّة»، وغيرها من شعارات ومصطلحات. ولولا عرق حياء، لاتهمت أميركا بأنها هي التي دبّرت لاغتيال خاشقجي، وألصقت التهمة برموز حكم سعودية، لتحقيق مآرب خاصة بها. وللإنصاف، فإن تشكيك هؤلاء واتهاماتهم لا تخلو من بعض الحقائق، إذا أدركنا مرامي المصالح الأميركية جيداً. غير أن ذلك لا يطمس حقيقة أن ثمّة رجلاً استُدرج إلى قنصلية بلاده وقُتل بوحشية، وهي جريمةٌ مكتملة الأركان، لا مراء فيها ولا تشكيك، وأن دمه أصبح ديناً على كل من يؤمن بحرية الإنسان وحقوقه. أما عكس ذلك، فيعني أن كلّ من يغضّ الطرف عن أي تقرير يحاول أن يكشف، ولو جانباً واحداً من اغتيال خاشقجي، هو مشارك فعليّ في الجريمة.

تمنّيت أنه لو كان المرجعون من التقرير المذكور قد أحاطوا به من جوانب أخرى، لكانوا تمهّلوا قليلاً، فهو يحمل إدانة لأميركا ذاتها التي نهاجمها الآن؛ لأنها بالقدر الذي تصنع فيه الحرية وتدافع عنها، تتحمّل وزر صنع الطغاة وحمايتهم أيضاً، تحقيقاً لمصالحها، وما جرائمهم إلا بعض نتاج هذه الحماية المسبغة عليهم أميركيّاً، التي ترفع منسوب الاستبداد في عروقهم، وتجعلهم يشعرون بأنهم يحملون تصريح قتل مفتوح ضدّ كل من يخالفهم رأياً، أو يقدّم لهم مشورة حتى، وهي رخصةٌ لا تخصّ بلداً بعينه من البلدان الغافية في حضن واشنطن، بل تنسحب على الجميع.

وفي التقرير إدانة لنا، أيضاً، نحن العرب الذين لا نفعل شيئاً غير انتظار نتائج تقارير الآخرين عن جرائمنا واستبدادنا وانتهاكاتنا الحريات والحقوق. والأمر هنا لا يقتصر على تقرير خاشقجي، بل يشمل سائر التقارير الأممية عن حياتنا العامة، وكان حريّاً بنا، قبل أن نهاجم تقاريرهم، أن نصدر نحن تقاريرنا وسردياتنا الخاصة عن مثل هذه الانتهاكات، فالقتيل عربيّ، والقاتل عربيّ، والمفروض، في مثل هذه الحالة، أن ننبري لفضح الواقعة والمناداة بالعقاب. صحيحٌ أن التقرير الأميركي لم يضف كثيراً، ولم يكشف جوانب غامضة لم نعرفها في جريمة خاشقجي، غير أننا كنا أولى بقتيلنا منذ البداية، مع إدراكنا فرق التأثير بين تقريرين.

لا أدري ما هو الثمن الذي ستدفعه السعودية لقاء الكشف عن التقرير الأميركي في عهد بايدن، الذي أتوقع أن يفوق ثمن إخفائه في عهد ترامب. ولعلّها إحدى مفارقات لا تقل فداحةً عن الجريمة ذاتها... أعني أن يدفع الحاكم العربي ثمن صمت أميركا وجهرها، وثمن البقاء على كرسيّ السلطة، وهو ثمنٌ منتزعٌ من مقدّرات الشعوب وكدّها قبل أي شيء آخر. ثم يكتمل البؤس بدفاع ضحايا عن جلاديهم، وتبرير جرائمهم المقترفة بحقهم... كما فعلنا ونحن ننحاز إلى قتلة خاشقجي على حساب الحقيقة الأوضح من ضوء الدم.

الإصلاح السياسي الأردني... ماذا بعد؟

محمد أبو رمان

بصورة مفاجئة، تحرّكت مجدّداً نقاشات الإصلاح السياسي في الأردن، مرّة أخرى، مباشرةً بعد إشارة الملك عبدالله الثاني إلى ضرورة مراجعة التشريعات الناظمة للحياة السياسية (في مقابلته مع وكالة الأنباء الأردنية الرسمية) في نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، ثم ارتفعت وتيرة التوقعات، مع رسالته إلى مدير المخابرات العامة، والتي دعا فيها إلى ترسيم الحدود الفاصلة بين الجوانب الأمنية والجوانب الأخرى في الحياة العامة الأردنية. تفاعلت القوى والأحزاب السياسية مع الإشارات الجديدة، لكن شكوكا محقّة ومشروعة ما زالت تُطرح من التيار السياسي العام في إمكان مشوار ثورتهم، فقد استجابت عدة مدن عراقية لاستئناف التظاهرات بعد تظاهرات الناصرية، مثل بغداد والمثنى والسماوة والنجف وكربلاء والبصرة وديالى التي هتفت: «كلنه عند عيناج يا الناصرية»، وخرجت احياء من بغداد تهتف: «فوتي بزوجي يا ذي قار أحنا حزام لضهرج». وفي ساحة التحرير، خرج الآف الشباب يهتفون: «الناصرية حلوة وقوية»، ما حدا بالقوات الأمنية والعسكرية للهبوط إلى وسط بغداد، وإغلاق الجسور بشكل تام، تحسبا لموجة كبيرة جديدة من التظاهرات، كالتي حدثت في بدايات ثورة تشرين (2019).

تستحقّ الناصرية بجدارة أن تكون عاصمة الثورة في العراق وقائدتها، لصمودها الأسطوري أمام ماكنة حكومة الاحتلال المدعومة بكل خبرة الاحتلال الأميركي وحلف شمال الأطلسي الذي قال رئيسه، قبل أيام، إنه موجود خصيصا لتأمين بغداد، أي المنطقة الخضراء وعملياتها السياسية، وأمام أخطبوط الميليشيات الولائية رأس حربة الأحزاب والبرلمان، وهي أيضا تستحقّ أن تكون كذلك، لأن ثوارها يسيرون بخطوات ثابتة، وتضحيات كبيرة، نحو تحقيق مطالبهم في التخلص من العملية السياسية وحكومة الاحتلال.

تحتل الناصرية المركز الثاني بعد بغداد في أعداد الشهداء، إذ بلغ عدد ما فقدته المدينة أكثر من 155 شابا وعدة مئات من الجرحى، والأرقام في تصاعد هذه الأيام، ومعه تتصاعد عزيمة الثوار ورجال عاصمة الثورة الذين يكثّفون المواجهة مع الحكومة المحلية، ومع حكومة المنطقة الخضراء. عاد ثوار الناصرية مجدّدا، بعد فترة احترامهم قوانين الحظر الصحي الخاص بكورونا، إلى التظاهر بأعداد أكبر من أعداد العام الماضي، إذ يخرج غالبية شباب المدينة، منذ عدة أسابيع، مصرّين على إسقاط الحكومة المحلية بمحافظها ونائبه متهمين إياهما بالفساد وعدم الكفاءة. وعلى الرغم من قمع القوات الأمنية والمليشيات والتعزيزات التي أرسلت من العاصمة لمواجهة الثوار وقمع حراكهم وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى، إلا أنهم تمكّنوا من إجبار المحافظ ونائبه على الاستقالة، وإعطاء الحكومة مهلة 72 ساعة، لتنفيذ مطالبهم، ما اضطرّ رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، لتعيين مدير جهاز الأمن الوطني، عبد الغني الأسدي، بعجالة، محافظا جديدا للمدينة. ولكن التظاهرات الرافضة هذا التعيين لم تنقطع، بل زادت، واتجهت من جديد صوب المحافظة، للتعبير عن غضبها ورفضها تعيين الكاظمي شخصا عسكريا، بينما يريد المواطنون شخصية محلية تتمتع بالكفاءة والوطنية، قريبة من همومهم، لا يمتلكها مدير جهاز الأمن الذي بدا بعيدا وغريبا كليا عن مشكلات المدينة الحقيقية ومعاناة أبنائها، وعن مطالب المتظاهرين الأساسية بخصوص محاسبة قتلة المتظاهرين، وإطلاق سراح المعتقلين منهم، ومطالب كشف فساد المحافظ ونائبه وأعضاء مجلس المحافظة، في اجتماعه مع موظفي المحافظة، وتركّز حديثه على تفاصيل غير ذي قيمة لا ترقى أهميتها لما تعيشه الناصرية ومواطنيها من إهمال تام وتعمد. وقد شكّل المحافظ الجديد لجنة عليا للإسراع في إنجاز معاملات "قتلى التظاهرات" التي أرسلت من العاصمة لمواجهة الثوار وقمع حراكهم وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى، إلا أنهم تمكّنوا من إجبار المحافظ ونائبه على الاستقالة، وإعطاء الحكومة مهلة 72 ساعة، لتنفيذ مطالبهم، ما اضطرّ

> تقود الناصرية ثورة تشرين إلى صفحتها التالية للخلاص والتغيير والتحرّر من عملية الاحتلال السياسية البغيضة

وإحقاق العدالة لعوائلهم وإطلاق سراح الناشطين والمعتقلين. ما دفع المتظاهرين إلى إصدار بيان ينددون فيه بتعيين عبد الغني الأسدي، معتبرين ذلك حلا ترقيعيا.

فجر مشهد الصرامة والإصرار في المواجهة بين ثوار الناصرية (ومتظاهريها) والحكومة المحلية وحكومة الخضراء تظاهرات واسعة في المدينة، دعت العراقيين، في مختلف المحافظات، إلى التعبير عن تعاضدهم ومساندتهم ورفعهم ثوار الناصرية ومدينتهم الى مرتبة عاصمة الثورة، بل تبع تظاهرات الجمعة، المحتجّة على تعيين الأسدي، الواسعة في الناصرية، حراك كبير في المدن الأخرى، تحضيرا لتظاهرات واسعة، رات في مسيرة ثوار الناصرية الخطوة الأمثل لتحقيق المطالب الشعبية والقيام بالتغيير المنشود. هبّت مدن المثنى والديوانية والكوت، وتلتها مدينة الحلة، واتجهت تظاهراتها إلى مباني المحافظات، منددين بالتسويف، ومطالبين بإقالة المحافظين ونوابهم والمفسدين معهم، وحبست محافظات أخرى أنفاسها مرعوبة من تظاهرات كبيرة للجماهير، تقبلها من مناصبها، كما فعل متظاهرو الناصرية.

بإقالة المحافظ، واستمرار التظاهرات الضخمة في المدينة، ومدن أخرى، يوصل شباب العراق ثورتهم إلى عتبة التغيير المنشودة بطريقة سلمية، مؤكّدين صحة اختيارهم هذا المسار، منذ البداية، ليعبروا بالثورة وبالعراق إلى الأمان. أوصلت الناصرية، عبر شبابها، الثورة إلى باب النصر وإلى باب الخلاص من عملية تدمير العراق وتخريبه، والتي يريد المحتلون بأشكالهم استمرارها سنوات بل قرنا.

تقود الناصرية اليوم ثورة تشرين الشعبية إلى صفحتها التالية للخلاص والتغيير والتحرّر من عملية الاحتلال السياسية البغيضة في المحافظة، وتقود عقول ثوارها جميع العراقيين في كل المدن للوصول إلى الهدف نفسه. التحاق مدن الجنوب بالناصرية هو التحاق بالعزم والقرار الصائب والصحيح والقيادة التي انتجتها إرادة شباب وشابات المدينة التي عجّت، منذ بداية الثورة، بالشهادة والدم والجراح، صقلتها آيام في ساحة الحبوبي، وصراع على الوجود والملاوجود، في الساحة التي أحرقت يوما فيها الخيام، فعاد أهلها الوطنيون بجديدة غيرها ينصبونها في فجر الصباح التالي. ومن حرق إلى حرق، عزم شبابها على تعميد الثورة والاحتجاج والتغيير، بناء غرف من الإسمنت، رغما عن القمع والقتل وأدوات الاغتيالات، هذه الإرادات التي ابدعت وسهرت، بكت وادميت، تكونت فكانت، صلبة، جسورة ومهابة، منها رافع علم العراق في ساحة التحرير في بغداد وهو يتقدم للرصاص، غير عابئ بصليات الطلقات، ومنها أبطال ساحات العراق، صغارا وكبارا، أرواحا وتكوينات نقية نقاء الرّلال، مطلقة كما لا يمكن من إطلاق، تفجروا شجاعة وبطولة، غيرة وإباء، عطاء وكرما وفداء. بكم سنحلّق حينما تنجزون الثورة، وتسترجعون العراق الذي اقسمتم وضحيتهم بانفسكم لاسترجاعه.

(كاتبة عراقية في باريس)

إذا عزمت الناصرية تبعها العراق

ولاء سعيد الساعراني

أصبحت مدينة الناصرية بالنسبة للعراقيين عاصمة الثورة، ودولتها التي تتجه لها انظار بقية المدن العراقية، ويتطلع الثوار بفخر نحو إصرار ابنائها والتحدي الذي فيهم، ولم يتزعزع، مستمدّين منهما عزما جديدا ومتجدّدا في إكمال مشوار ثورتهم، فقد استجابت عدة مدن عراقية لاستئناف التظاهرات بعد تظاهرات الناصرية، مثل بغداد والمثنى والسماوة والنجف وكربلاء والبصرة وديالى التي هتفت: «كلنه عند عيناج يا الناصرية»، وخرجت احياء من بغداد تهتف: «فوتي بزوجي يا ذي قار أحنا حزام لضهرج». وفي ساحة التحرير، خرج الآف الشباب يهتفون: «الناصرية حلوة وقوية»، ما حدا بالقوات الأمنية والعسكرية للهبوط إلى وسط بغداد، وإغلاق الجسور بشكل تام، تحسبا لموجة كبيرة جديدة من التظاهرات، كالتي حدثت في بدايات ثورة تشرين (2019).

تستحقّ الناصرية بجدارة أن تكون عاصمة الثورة في العراق وقائدتها، لصمودها الأسطوري أمام ماكنة حكومة الاحتلال المدعومة بكل خبرة الاحتلال الأميركي وحلف شمال الأطلسي الذي قال رئيسه، قبل أيام، إنه موجود خصيصا لتأمين بغداد، أي المنطقة الخضراء وعملياتها السياسية، وأمام أخطبوط الميليشيات الولائية رأس حربة الأحزاب والبرلمان، وهي أيضا تستحقّ أن تكون كذلك، لأن ثوارها يسيرون بخطوات ثابتة، وتضحيات كبيرة، نحو تحقيق مطالبهم في التخلص من العملية السياسية وحكومة الاحتلال.

تحتل الناصرية المركز الثاني بعد بغداد في أعداد الشهداء، إذ بلغ عدد ما فقدته المدينة أكثر من 155 شابا وعدة مئات من الجرحى، والأرقام في تصاعد هذه الأيام، ومعه تتصاعد عزيمة الثوار ورجال عاصمة الثورة الذين يكثّفون المواجهة مع الحكومة المحلية، ومع حكومة المنطقة الخضراء. عاد ثوار الناصرية مجدّدا، بعد فترة احترامهم قوانين الحظر الصحي الخاص بكورونا، إلى التظاهر بأعداد أكبر من أعداد العام الماضي، إذ يخرج غالبية شباب المدينة، منذ عدة أسابيع، مصرّين على إسقاط الحكومة المحلية بمحافظها ونائبه متهمين إياهما بالفساد وعدم الكفاءة. وعلى الرغم من قمع القوات الأمنية والمليشيات والتعزيزات التي أرسلت من العاصمة لمواجهة الثوار وقمع حراكهم وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى، إلا أنهم تمكّنوا من إجبار المحافظ ونائبه على الاستقالة، وإعطاء الحكومة مهلة 72 ساعة، لتنفيذ مطالبهم، ما اضطرّ رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، لتعيين مدير جهاز الأمن الوطني، عبد الغني الأسدي، بعجالة، محافظا جديدا للمدينة. ولكن التظاهرات الرافضة هذا التعيين لم تنقطع، بل زادت، واتجهت من جديد صوب المحافظة، للتعبير عن غضبها ورفضها تعيين الكاظمي شخصا عسكريا، بينما يريد المواطنون شخصية محلية تتمتع بالكفاءة والوطنية، قريبة من همومهم، لا يمتلكها مدير جهاز الأمن الذي بدا بعيدا وغريبا كليا عن مشكلات المدينة الحقيقية ومعاناة أبنائها، وعن مطالب المتظاهرين الأساسية بخصوص محاسبة قتلة المتظاهرين، وإطلاق سراح المعتقلين منهم، ومطالب كشف فساد المحافظ ونائبه وأعضاء مجلس المحافظة، في اجتماعه مع موظفي المحافظة، وتركّز حديثه على تفاصيل غير ذي قيمة لا ترقى أهميتها لما تعيشه الناصرية ومواطنيها من إهمال تام وتعمد. وقد شكّل المحافظ الجديد لجنة عليا للإسراع في إنجاز معاملات "قتلى التظاهرات" التي أرسلت من العاصمة لمواجهة الثوار وقمع حراكهم وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى، إلا أنهم تمكّنوا من إجبار المحافظ ونائبه على الاستقالة، وإعطاء الحكومة مهلة 72 ساعة، لتنفيذ مطالبهم، ما اضطرّ

> تقود الناصرية ثورة تشرين إلى صفحتها التالية للخلاص والتغيير والتحرّر من عملية الاحتلال السياسية البغيضة

وإحقاق العدالة لعوائلهم وإطلاق سراح الناشطين والمعتقلين. ما دفع المتظاهرين إلى إصدار بيان ينددون فيه بتعيين عبد الغني الأسدي، معتبرين ذلك حلا ترقيعيا.

فجر مشهد الصرامة والإصرار في المواجهة بين ثوار الناصرية (ومتظاهريها) والحكومة المحلية وحكومة الخضراء تظاهرات واسعة في المدينة، دعت العراقيين، في مختلف المحافظات، إلى التعبير عن تعاضدهم ومساندتهم ورفعهم ثوار الناصرية ومدينتهم الى مرتبة عاصمة الثورة، بل تبع تظاهرات الجمعة، المحتجّة على تعيين الأسدي، الواسعة في الناصرية، حراك كبير في المدن الأخرى، تحضيرا لتظاهرات واسعة، رات في مسيرة ثوار الناصرية الخطوة الأمثل لتحقيق المطالب الشعبية والقيام بالتغيير المنشود. هبّت مدن المثنى والديوانية والكوت، وتلتها مدينة الحلة، واتجهت تظاهراتها إلى مباني المحافظات، منددين بالتسويف، ومطالبين بإقالة المحافظين ونوابهم والمفسدين معهم، وحبست محافظات أخرى أنفاسها مرعوبة من تظاهرات كبيرة للجماهير، تقبلها من مناصبها، كما فعل متظاهرو الناصرية.

بإقالة المحافظ، واستمرار التظاهرات الضخمة في المدينة، ومدن أخرى، يوصل شباب العراق ثورتهم إلى عتبة التغيير المنشودة بطريقة سلمية، مؤكّدين صحة اختيارهم هذا المسار، منذ البداية، ليعبروا بالثورة وبالعراق إلى الأمان. أوصلت الناصرية، عبر شبابها، الثورة إلى باب النصر وإلى باب الخلاص من عملية تدمير العراق وتخريبه، والتي يريد المحتلون بأشكالهم استمرارها سنوات بل قرنا.

تقود الناصرية اليوم ثورة تشرين الشعبية إلى صفحتها التالية للخلاص والتغيير والتحرّر من عملية الاحتلال السياسية البغيضة في المحافظة، وتقود عقول ثوارها جميع العراقيين في كل المدن للوصول إلى الهدف نفسه. التحاق مدن الجنوب بالناصرية هو التحاق بالعزم والقرار الصائب والصحيح والقيادة التي انتجتها إرادة شباب وشابات المدينة التي عجّت، منذ بداية الثورة، بالشهادة والدم والجراح، صقلتها آيام في ساحة الحبوبي، وصراع على الوجود والملاوجود، في الساحة التي أحرقت يوما فيها الخيام، فعاد أهلها الوطنيون بجديدة غيرها ينصبونها في فجر الصباح التالي. ومن حرق إلى حرق، عزم شبابها على تعميد الثورة والاحتجاج والتغيير، بناء غرف من الإسمنت، رغما عن القمع والقتل وأدوات الاغتيالات، هذه الإرادات التي ابدعت وسهرت، بكت وادميت، تكونت فكانت، صلبة، جسورة ومهابة، منها رافع علم العراق في ساحة التحرير في بغداد وهو يتقدم للرصاص، غير عابئ بصليات الطلقات، ومنها أبطال ساحات العراق، صغارا وكبارا، أرواحا وتكوينات نقية نقاء الرّلال، مطلقة كما لا يمكن من إطلاق، تفجروا شجاعة وبطولة، غيرة وإباء، عطاء وكرما وفداء. بكم سنحلّق حينما تنجزون الثورة، وتسترجعون العراق الذي اقسمتم وضحيتهم بانفسكم لاسترجاعه.

(كاتبة عراقية في باريس)

في الاصطدام الدبلوماسي بين المغرب وألمانيا

محمد طيفوري

قررّت الدبلوماسية المغربية، مطلع شهر مارس/ آذار الجاري، فجأة وبلا مقدمات، تعليق كل أشكال الاتصال والتعاون مع سفارة المانيا الاتحادية في الرباط. واتّخذ القرار شكل رسالة موجهة من وزير الخارجية والتعاون الدبلوماسية مع الدول، وازداد الأمر وضوحا بعد قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء. لم تتردّد الخارجية الألمانية في التشكيك علانية في شرعية قرار ترامب، معتبرة أن مضمونه «يخالف الشرعية الدولية».

أكثر من ذلك سارعت، في 22 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إلى المطالبة باجتماع مغلق لمجلس الأمن، بهدف مناقشة قضية الصحراء. واستفزّ مندوب ألمانيا في الأمم المتحدة، كريستوف هيوسغن، المملكة المغربية، حين أبدى تعاطفه مع جبهة بوليساريو بحديثه عن «الطرف الضعيف الذي يعيش الإحباط».

واحتفل برلمان ولاية بريمن الخاضع لسيطرة الاشتراكيين والخضر، مندوب ألمانيا في الأمم المتحدة، كريستوف هيوسغن، المملكة المغربية، حين أبدى تعاطفه مع جبهة بوليساريو بحديثه عن «الطرف الضعيف الذي يعيش الإحباط».

واحتفل برلمان ولاية بريمن الخاضع لسيطرة الاشتراكيين والخضر، في 28 فبراير/ شباط المنصرم، بمناسبة الذكرى 45 لتاسيس الجبهة، حيث أقدم على رفع علم «الجمهورية الصحراوية» أمام مبناه. واعتبرت ناطبة رئيس البلدية، أنتجي كروتر، هذه المناسبة، فرصة للمطالبة بـ «الحرية لآخر مستعمرة في أفريقيا». وسبق لهذه المؤسسة أن احتفت مرتين بالقيادية الصحراوية، أمينتو حيدر، باحتفالية تحت شعار «المرأة في مواجهة الاحتلال»، ومنحها «جائزة نوبل البديلة للسلام» سنة 2019.

ربط اجتهادات أخرى انزعاج الرباط بالهجمات المتسمرّة للإعلام الألماني على المملكة، ففي 21 يوليو/ تموز الماضي، بثّ شريط فيديو، ضمن برنامج في قناة إعلامية ممولة من وزارة الخارجية، بعنوان مثير عن المدير العام للأمن الوطني، عبد اللطيف الحموشي، «حارس المملكة أم متهم بتعذيب الصحفيين؟»، الرجل القوي في المغرب. وقدّمت القناة نفسها، الشهر الماضي (فبراير/ شباط)، تقريرا اخر عن الثروات السمكية في الصحراء، مع اقتراب موعد إعادة بسط الملف أمام المحكمة الأوروبية. ناهيك عما يعتبره المغرب احتضان الإعلام الألماني الجبهة الانفصالية لترويج أطروحتها، من دون توازن يستحضر وجهة النظر المغربية في هذا النزاع.

حاول تأويل ثالث تبرير القرار، باستبعاد المغرب من مؤتمر برلين للقرقاء الليبيين، عندما وجهت المانيا الدعوة فيه إلى دول إقليمية، بما فيها الجزائر مع استثناء المغرب. واستغربت الخارجية المغربية حينها إقصاءها من المشاركة في المؤتمر، سيما أن المملكة كانت دوما في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية.

وحين أرادت المانيا تدارك الخطأ، في النسخة الثانية من المؤتمر، رفض المغرب الحضور كردة فعل على إقصائه من حضور النسخة الأولى. بذلك يفقد هذا المبرّر ما يسنده، خصوصا بعدما واصل احتضان مؤتمرات أخرى للحوار بين الليبيين، فبعد مؤتمر الصخيرات جاءت بوزنيقة ثم طنجة.

ثمة تفسير في الكواليس يبدو أكثر إقناعا، ويتعلق بفرضية التجسّس، فالرسالة تركز، في إحدى حيثياتها، على المنظمات الألمانية النشيطة في المغرب.

وهناك احتمال يربط ذلك بقرار مجموعة العمل المالي (FATF)؛ التي تترأسها المانيا حاليا، المعنية بوضع معايير لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، الصادر في 25 الشهر الماضي (فبراير/ شباط)، والذي أضاف المغرب؛ بمعية السنغال وبوركينافاسو وجزر كايمان، إلى اللائحة الرمادية التي تضم دولا ينشط فيها تبييض الأموال، ما يعني زيادة المراقبة على دول القائمة التي تضم 19 دولة.

مهما يكن من أمر بشأن موجبات توتر العلاقات، يبقى توقيت إثارتها من الجانب المغربي دقيقا، حيث يتزامن مع إعادة نظر المحكمة الأوروبية في اتفاقية الصيد البحري، الموقعة بين الاتحاد والمغرب، وتزايد ثقل المصالح المتبادلة بين برلين والجزائر، ما انعكس على الحياد التقليدي في قرارات المانيا ومواقفها بشأن ملفات شمال أفريقيا.

ناهيك عن عودة الدفء إلى محور بروكسل وواشنطن، بتولي الديمقراطي جو بايدن الرئاسة، ما يثير تخوّفات في الرباط بشأن احتمالية تراجع الإدارة الأميركية عن قرار اعتراف ترامب بالسيادة المغربية على الصحراء، أسوة بما حدث في ملفات أخرى أخيرا.

يظهر هذا السلوك ضد دولة بحجم المانيا مدى ثقة الدبلوماسية المغربية بنفسها، ورهانها على تكرار سيناريو الضغط بإيقاف اتفاقية التعاون القضائي مع فرنسا سنة 2014، وإلغاء مناورة الأسد الإفريقي مع الجيش الأميركي، بعد تقديم مندوبة واشنطن في مجلس الأمن الدولي مشروع قرار يهدّد سيادة المغرب على صحرائه، واتبع الأسلوب نفسه مع السويد عام 2015، ولا يزال مستمرا مع كل من هولندا؛ منذ 2017، ومع إسبانيا منذ حوالي سنة، فهل يؤتي أكله مع المانيا بدورها؟

(كاتب مغربي)

> يظهر وقف المغرب التعامل مع سفارة دولة بحجم المانيا مدى ثقة الدبلوماسية المغربية بنفسها

عقد السجناء السياسيين في العالم العربي

خليل العناني

يمكن وصف العقد الماضي في الشرق الأوسط بأنه عقد السجناء السياسيين، فمن السعودية إلى المغرب إلى الإمارات، مروراً بسورية ومصر واليمن، فإن عشرات الآلاف من النشطاء السياسيين والصحافيين والمعارضين برزجون في السجون بدون ذنب، سوى تعبيرهم عن آرائهم السياسية. حسب تقارير عديدة، فإن كثيرين من هؤلاء المعتقلين يعانون من ظروف سيئة داخل السجون، مثل عدم وجود رعاية صحية ملائمة، خصوصا مع انتشار فيروس كوفيد 19 وعدم وجود أماكن واسعة داخل السجون، وحرمان المعتقلين من حقوقهم الإنسانية البسيطة، كالتريض والقراءة والمياه النظيفة.

يوجد في مصر ما يقرب من ستين ألف معتقل، وتفرض السلطات إجراءات صارمة على السجناء السياسيين، منها الحرمان من الكهرباء والمياه الساخنة، كما الحال في سجن العقرب، حيث فرضت السلطات الأمنية إجراءات قسرية على السجناء في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وذلك فيما وصفته منظمة هيومان رايتس ووتش نوعا من العقاب الجماعي. بل وصل الأمر إلى اعتقال أقارب وأفراد من عائلات المعارضين السياسيين بسبب نشاطهم السياسي، كما حدث مع النائط السياسي الأميركي والمدافع عن حقوق الإنسان، محمد سلطان، الذي اعتُقل أقاربه، بسبب دفاعه عن حقوق المعتقلين السياسيين في مصر، من خلال منظمته «مبادرة الحرية»، الأكثر من ذلك، حذرت منظمة العفو الدولية، في تقرير لها، من أن أرواح السجناء السياسيين في خطر، إذ قالت إن مسؤولي السجون في مصر يعرّضون سجناء الرأي، وغيرهم من المحتجزين بدواع سياسية، إلى التعذيب ولظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، ويحرمونهم عمداً من الرعاية الصحية عقاباً على معارضتهم، فتسببت أو اسهمت في وقوع وفيات في أثناء الاحتجاز، كما ألحقت أضراراً لا يمكن علاجها بصحة السجناء. ورفضت السلطات المصرية الدعوات المتكررة إلى إخلاء السجون المزدحمة بعد انتشار مرض كوفيد 19 منتصف العام الماضي (2020).

وفي السعودية، يعاني مئات المعتقلين السياسيين من أوضاع إنسانية وصحية صعبة. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ذكرت مؤسسة «غرانت ليبرتي» أن ما يقرب من 309 معتقلين سياسيين انتهكات جسيمة لحقوقهم، وعُذّبوا واعتُدي عليهم جنسياً، ومات بعضهم داخل السجن، وذلك منذ أصبح الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد في منتصف عام 2017. وهناك مخاوف على السجناء السياسيين من انتشار فيروس كوفيد 19، والذي راح ضحيته الصحافي صالح الشيحي الذي مات بعد إطلاق سراحه من السجن بشهرين.

ولا يمكن وصف الأوضاع في سورية لشدة ماساتها، فهناك عشرات الآف من المعتقلين السياسيين في السجون، سواء التي تقع تحت سيطرة نظام بشار الأسد أو تحت سيطرة فصائل معارضة. وحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، هناك ما يقرب من 14 ألف شخص قُتلوا تحت التعذيب في سجون النظام، ما بين مارس/ آذار 2011 وسبتمبر/ أيلول 2020. ووثقت الشبكة أكثر من 72 طريقة لأدوات التعذيب وطرقه التي يمارسها النظام السوري ضد المعتقلين السياسيين. وهو ما يُضاف إلى وحشية نظام الأسد التي قد تصل إلى مستوى جرائم الحرب.

وفي الإمارات، يقبع عشرات المعتقلين السياسيين منذ أعوام داخل السجن، خاصة منذ عام 2013، حين اعتُقل ما يقرب من 94 شخصا من أكاديميين ومحامين، لمطالبتهم بالإصلاح الديمقراطي. وجرى اعتقال نشطاء في حقوق الإنسان، ولعل من أبرزهم أحمد منصور الذي تم اعتقاله في مارس/ آذار 2017، وأُخفي عاما، وحُكم عليه في مايو/ أيار 2018 بالسجن عشر سنوات، نتيجة مطالبه بإصلاح أوضاع حقوق الإنسان في الإمارات.

يدفع هؤلاء المعتقلون والمعتقلات ثمناً باهظاً من أجل الحرية والديمقراطية، وهم يفعلون ذلك في ظل تواطؤ دولي فاقع يقايض المصالح بالقيم، ويفضّل التحالف مع أنظمة سلطوية فاسدة على حساب التعاون مع الشعوب، ويختار الوقوف على الجانب الخطأ من التاريخ، من أجل مصالح قصيرة المدى. وما حدث أخيراً في قضية الصحافي الراحل، جمال خاشقجي، الذي اغتيل وقُطّع وأُخفيت جثته، أو ما تبقى منها، في القنصلية السعودية في إسطنبول، خير دليل.

لذا، انتظار الدعم الخارجي، من أميركا أو غيرها، من أجل تحرير السجناء السياسيين في العالم العربي، أو حتى تقديم الدعم الرمزي والسياسي لهم، بعد بمثابة ضرب من الخيال، وأقرب إلى التفكير بالأماني منه إلى الواقع.

(كاتب وأكاديمي مصري)

> يدفع المعتقلون والمعتقلات في السجون العربية ثمناً باهظاً من أجل الحرية والديمقراطية

لبنان: بثّ مباشر للانهيار

حسام كنفاني

مشاهد غير مسبوقة أخذت ترد من لبنان خلال الأسبوعين الماضيين على شكل تسجيلات مصورة في أكثر من مكان لمواطنين يتصارعون على المواد الغذائية المدعومة من الدولة، في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار مع وصول سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية إلى أكثر من عشرة آلاف في السوق السوداء، فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي عند 1500 ليرة. مشاهد توحي بشكل الانهيار الآتي إلى البلد الذي بات في وضع السقوط الحر من دون قدرة لأحد على إيقافه أو إنقاذه، ولا سيما مع تعاظم حالة الانقسام السياسي، واغتراب الطبقة الحاكمة بأشكالها كافة عن هموم المواطنين. صور وتسجيلات مصورة كهذه لم يعشها لبنان في عزّ حربه الأهلية، والتي قد تكون شهدت أحياناً شحاً في بعض المواد الغذائية، إلا أن ذلك لم يكن انعكاساً لحالة فقر مدقع أصبح اللبنانيون في قلبه الآن، وهم ذاهبون نحو الأسوأ.

يمكن لهذه الصور التي تصلنا يومياً من مناطق مختلفة من لبنان أن ترسم سيناريو اللحظة التالية. فكثير من التسجيلات يعيد إلى الأذهان صور النهب التي كانت تشهدها المدن الأميركية أو الأوروبية في بعض حالات الفوضى، وهو ما يمكن أن يحدث قريباً أيضاً في لبنان مع وصول الحالة الاقتصادية لغالبية المواطنين إلى ما دون الصفر. فبعدما كان الحد الأدنى للأجور في لبنان 675 ألفاً، أي ما يوازي نحو 450 دولاراً على سعر صرف 1500 ليرة، صار الآن أقل من 70 دولاراً، وهو ما ينعكس على مختلف الرواتب التي يستلمها أصحابها بالعملة المحلية، والتي انخفضت قيمتها الشرائية أكثر من ستة أضعاف. وما يفاقم الوضع هو التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي العالمي، ولبنان منه، ما ترك الكثير من اللبنانيين عاطلين من العمل، إضافة إلى إعلان بعض المؤسسات إفلاسها وعدم قدرتها على الاستمرار في ظل التردي القائم.

دول كثيرة قد تلجأ في مثل هذا الوضع إلى تطبيق النظام الاشتراكي، وبطاقات المعونة الشهرية للمواطنين، وهو ما يخفف الضغط على العملة المحلية، وهو عملياً ما زال يحدث في سورية ومصر رغم الوضع الكارثي هناك أيضاً. غير أن الدولة في لبنان بعيدة كل البعد عن أي من الخطط الاشتراكية، إضافة إلى عجزها عن تحقيق ذلك، فحتى نظام دعم السلع الذي من شأنه أن يخفف قليلاً من كاهل المواطنين، بدأت تتنصل منه شيئاً فشيئاً، تلبية لطلبات صندوق النقد الدولي في حال أراد لبنان الحصول على قرض للحد من تدهوره الاقتصادي. ومثل هذا التنصل سيفاقم حال التضخم ويدفع بالكثير من المواطنين إلى تحت خط الفقر.

الأنكى أن الطبقة السياسية في لبنان مستمرة في حالة الصراع على ظهر السفينة الغارقة، ولا تزال أطراف فيها تستعرض عضلاتها العسكرية في مواجهة الأعداء، متعامية عن حالة الموت اليومية التي يعيشها المواطنون. فإذا كان من عدو الآن، ف

الانتخابات الفلسطينية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية

مصطفى البرغوثي

منذ أُعلن مرسوم الانتخابات الفلسطينية، التشريعية والرئاسية وللمجلس الوطني، صعّدت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حملات الاعتقال في الضفة الغربية، بما فيها في مدينة القدس. وشملت الاعتقالات، بشكل خاص، أعضاء في المجلس التشريعي السابق، وترافقت مع استدعاء نشطاء فلسطينيين عديدين في غرف التحقيق الإسرائيلية، وتهديدهم بأنهم سيعُتقلون إن أقدموا على الترشح للانتخابات. وتمثل هذه التدخلات الفجة مقدّمة لما يمكن أن تُقدم عليه حكومة الاحتلال من إجراءاتٍ للتأثير في مسار الانتخابات الفلسطينية. وأخطر هذه الإجراءات سيكون محاولة منع الانتخابات في مدينة القدس المحتلة، وعلى الأغلب في مناطق أخرى من الضفة الغربية.

سمح الاحتلال، خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية السابقة، لعدد محدود جداً من المقدسيين بالتصويت في مراكز البريد، ولكنه اعتقل كل من تجرأ على الوصول إلى القدس من المرشّحين للتواصل مع الناخبين، كما منع كل أشكال النشاطات الانتخابية. ومن المؤكد أن التصويت في مراكز البريد خيار سيئ، ويوحي بأن القدس خارج إطار البنيان الفلسطيني، وأن المصوّتين ينتمون لبلد خارج وطنهم، ولكن هذا الخيار، على علاته، لن يكون متاحاً في يوم الانتخابات التشريعية، حيث يصادف يوم السبت الذي تكون فيه هذه المراكز مغلقة. وفي مواجهة هذه الإجراءات، تبلور موقف فلسطيني حازم، بالإصرار على إجراء الانتخابات داخل مدينة القدس، رغم أنف الاحتلال، وتحويلها إلى معركة مقاومةٍ شعبية. وتوفر الانتخابات فرصةً، إن أُحسن استخدامها، لاستنهاض المقاومة الشعبية في القدس التي استطاعت، بفضل مشاركة الجماهير المقدسية في كسر إرادة نتنياهو عام 2017، وإجباره على إزالة البوابات الإلكترونية التي نُصبت لتقييد الدخول إلى المسجد الأقصى.

ولدى الشعب الفلسطيني تجارب سابقة في استخدام الانتخابات وسيلة مقاومة، كما جرى عام 1976، عندما حاول الاحتلال استخدام الانتخابات البلدية لفرض قيادةٍ متعاونةٍ معه، فقلب الشعب الفلسطيني الطاولة على رأس المخطط الإسرائيلي بتصويتٍ جارف للعناصر الوطنية التي حوّلت البلديات إلى مراكز كفاح للحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال. ومن ناحية أخرى، سيواجه المرشّحون والناخبون الفلسطينيون تقييداً شديداً لحركتهم، بمنع معظم سكان الضفة والقطاع من الوصول إلى القدس، ومنع حركة معظمهم بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ما يشكل عائقاً إضافياً لحرية الانتخابات.

ولن تقتصر التدخلات الإسرائيلية على العملية الانتخابية، إذ يتوقع أن تكرّر إسرائيل ما قامت به بعد الانتخابات عام 2006، باعتقال نوابٍ منتخبين للتأثير في تركيبة المجلس التشريعي وقراراته، والتي وصلت إلى حد اعتقال ما يزيد على خمسين نائبا، ما زال عدد منهم في السجون الإسرائيلية.

ولعل أهم وسيلة لردع التأثير الإسرائيلي في هذا المجال تبنّي الاقتراح الذي تقدم به كاتب هذه السطور في اجتماعات القاهرة الشهر الماضي (فبراير/ شباط)، بأن يقرّ المجلس التشريعي المنتخب قانوناً يعطي الحق لكل نائب يتعرّض للاعتقال، بتفويض زميل أو زميلةٌ له بالتصويت نيابة عنه، وبذلك يتم إبطال التأثير الذي تحاول سلطات الاحتلال فرضه عبر الاعتقالات السياسية.

وما من شكّ في أن أكثر ما يقلق حكام إسرائيل أن تشكّل الانتخابات الفلسطينية مدخلاً إلى إنهاء الانقسام الداخلي القائم، والذي يمثل واحداً من أهم أسباب ضعف الوضع والموقف الفلسطيني. وإذا فشل أولئك في إيقاف مسار الانتخابات الفلسطينية بالاعتقالات، أو بمنع إجرائها في القدس، فسيحاولون إفشالها بكل ما لديهم من وسائل سرّية وعلنية، حتى يستطيعوا مواصلة الادّعاء الكاذب إن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. ومواصلة ادّعاءاتهم بعدم وجود من يستطيع تمثيل الفلسطينيين، وتعزيز استثمارهم في الانقسام الداخلي الفلسطيني الذي يسعون ليس فقط إلى تعميقه، بل وإلى توسيعه بانقسامات داخلية جديدة بين القوى الوطنية الفلسطينية وداخلها.

> الانتخابات وسيلة لمقاومة الاحتلال ومخطّطاته، ولتعزيز الحقوق الوطنية الفلسطينية، ولاكتساب المصداقية أمام المجتمع الدولي

ليست الانتخابات الفلسطينية فقط حقا للشعب، حرم منه أكثر من خمسة عشر عاماً، وليست فقط وسيلة مهمة للتغيير الديمقراطي الذي يتعطش له الشعب الفلسطيني، بل هي أيضاً وسيلة لمقاومة الاحتلال ومخطّطاته، ولتعزيز الحقوق الوطنية الفلسطينية، ولاكتساب المصداقية أمام المجتمع الدولي، ولدى أصدقاء الشعب الفلسطيني والمناصرين لحقوقه، خصوصا إذا ترافقت مع إحداث التغيير الحقيقي الذي يتعطّش له الشعب الفلسطيني في النظام السياسي الفلسطيني. وتمثل الانتخابات وسيلة لاستعادة السلطة التشريعية التي فقدت دورها سنوات طويلة، وأدى غيابها إلى زوال مبدأ الفصل بين السلطات وإلغاء استقلالية القضاء. كما تمثل فرصةً لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس الشراكة الديمقراطية، وبحيث تكون البيت الجامع لكل القوى الفلسطينية والقيادة الوطنية الموحدة للشعب الفلسطيني، بكل مكوناته في الداخل والخارج والمسؤولة عن القرارات الكفاحية والسياسية، وذلك، بحد ذاته، يمثّل خير وسيلة لمقاومة التهديدات والتدخلات الإسرائيلية وإفشالها.

ويعتمد استنهاض منظمة التحرير الفلسطينية على نجاح اجتماع القاهرة الثاني للقوى الفلسطينية في منتصف شهر مارس/ آذار الحالي، والذي يفترض أن يحدّد آليات إجراء الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني الجديد حيثما أمكن ذلك، وآليات استكمال أعضائه من المناطق التي لا يمكن إجراء الانتخابات فيها. ويتمثل التحدي الأساس في كل هذه العملية إن كانت ستنتج تغييرا حقيقيا و تجديدا لدماء القيادة الفلسطينية، أم ستكون مجرد وسيلة لتجديد شرعية ما هو قائم.

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

سورية... تغيير الاستراتيجيات بعد عشر سنوات

سلام الكواكبي

تحلّ، بعد أيام، الذكرى العاشرة لثورة بعض السوريين على الفقر والظلم والفساد والامتهان. ومع ما تحوّلت إليه الاحتجاجات السلمية إلى نزاع مسلح، سرعان ما صار مقتلة عبثية، ما زال بعضنا، وأنا لست معصوماً، يبدأ في مداخلاته، علمية كانت أم عامة، عند عرضه الوضع السوري أمام الغربيين والعرب، بالتطرّق بالتفصيل الرقمي مع الفواصل، إلى مأساة الشعب السوري، بذكر عدد الضحايا والمفقودين والمهجّرين داخليا واللاجئين خارجياً. ولا ينسى بالطبع أن يتوقف عند حجم الدمار الذي أصاب البنى التحتية من مشافٍ ومدارس ومصانع ومحطات توليد الطاقة، مزوداً المتابعين بالأرقام الكارثية بالتفصيل. ومن المؤكّد أنه سيشير إلى العدد الهائل من الأطفال الذين خرجوا من المسار المدرسي، ودخلوا سوق العمل أو الحرب أو الإجرام. كما لن تغيب الإحصائيات المتعلقة بالمعوّقين جسدياً نتيجة القتال والمصابين نفسياً أيضاً.

يتأثر المستمع والمتابع الغربي أو العربي، أحيانا، بما ورد، وسيظهر ذلك جلياً في تعابير وجهه، خصوصاً إن كان من المجموعات والمنظمات التي تعتبر نفسها معنيةً بالقضايا الإنسانية الكونية. وربما يذرف هذا المتلقي دمعاً شحيحاً أو غزيراً. وبالتأكيد، سيسعى إلى أن يقترب من المحاضر، بعد نهاية حديثه، وبعد دقائق التصفيق العنيف الذي يلي المداخلة الدرامية، ليحضنه أو على الأقل ليعبر له بكلمة عن مدى تأثره وتضامنه. وبعد الخروج من القاعة، أو من غرفة الاجتماع، يلتفت إلى أموره اليومية أو، وفي أحسن الأحوال، سيسجل رأيه على وسائل التواصل الاجتماعي، ليؤكد إعجابه وتأثره وتضامنه.

والسؤال أمام هذا الواقع: أما صار من الضروري، وبعد مرور عشر سنوات من تكرار اللازمة الإنسانية نفسها، والتأثير معنوياً دقائق أو ساعات في بعض الناس، أن يتم توجيه التفكير نحو قياس مدى التأثير الفعلي في الأحداث ومساراتها لمثل هذه التوعية النبيلة؟ وتجاوز الرضى الذاتي الناجم عن تصفيق أو تعبيراتٍ تلي التحسيس الإنساني والأخلاقي وتتوقف عنده؟

وحتى لا يكون الجواب مطلقاً، من الضروري ربما أن يستمر بعضهم في عرض مآسي الشعب السوري بتفاصيلها وأرقامها. وترتبط هذه الضرورة بمكان هذا النشاط وزمانه. أي إن كان نشاطاً موجّهاً إلى جمعياتٍ ومنظماتٍ تُعنى بالشأن الإنساني، وبمساعدة المدنيين أوقات النزاعات المسلحة، فالأداء محمودٌ، لا بل هو ضروري. أما إن كان الحديث موجّهاً إلى صنّاع القرار أو من يمثلهم أو حتى إلى جمهور من عامّة الناس، فيبدو أن هناك حاجة ماسّة لتغيير هذه الاستراتيجية. فعند اللقاء ببرلمانيين أو بدبلوماسيين أو بساسة، يجب أن يكون المتحدّث على ثقةٍ بأنهم يعرفون كل ما سيسرده عليهم من أرقام ومن تفاصيل. وهذا بالطبع لا يعود إلى اهتمامهم الشخصي أو الإنساني، بل إلى حُسن أدائهم وظائفهم وأدوارهم، ما يتطلب منهم الاطلاع دائماً على ما نكرّره عليهم. وهم غالباً ما ينظرون إلى عقارب الساعة، متسائلين عن الوقت الذي سيتوقف فيه محدّثهم عن الغوص في مساعيه لتحريك مشاعرهم. وتتفاقم أهمية هذه الملاحظة بمرور عشر سنواتٍ على مقتلةٍ بشريةٍ لم يشهد لها عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية من شبيه. والقارئ هنا سيصرُخ بي سائلاً: وما العمل إذاً يا هذا؟

> ليس اختراعاً للذرّة أن نشير إلى أن من يمثل مصالح دولةٍ ما مهتمة بالملفّ السوري معني أولاً وأخيراً بمصالح الدولة التي يمثلها

ليس اختراعاً للذرّة أن نشير إلى أن من يمثل مصالح دولةٍ ما مهتمة بالملف السوري معني أولاً وأخيراً بمصالح الدولة التي يمثلها. وهذا لا يحرمه أبداً، وفي أي حال، من الحق بالشعور الإنساني وبالتعاطف الأخلاقي، إلا أنه، في المقابل، يؤدّي عمله بمهنيةٍ يُحسد عليها غالباً، ويضع مشاعره في حقل الانتظار. وبالتالي، هو ينتظر غالباً من اللقاء أن يعرف تأثير الملف السوري، أو أي ملفٍّ آخر، في هذا المجال، أي في مجال مصالح الدولة أو مجموع الدول التي يمثلها. وعندما نعرف ذلك، ونحن غالباً ما نعرف ذلك، علينا إذاً أن نُغيّر نسبياً من الأداء بحثاً عن النتيجة. فمن الممكن، بكل تأكيد، أن نعرض لمسألة اللجوء من زاوية أخرى، تتعلق بوصول أعداد كبيرة منهم إلى سواحل الآخر، وتأثّر سياساته العامة بهذه الموجات المتعاقبة، والتي لن تتوقف، ما دام الصراع مشتعلاً والعدالة مفتقدة والدمار مسيطرا. كما أن استعراض أرقام الدمار المادي لا يجب أن يتوقف عند مرحلة الحصول على التعاطف، بل عليه أن ينتقل إلى إشعار المُخاطَب بمدى تأثّر مصالح من يمثل بهذا الملف من خلال عملية إعادة الإعمار وربطها بعملية الانتقال السياسي، المنصوص عليها أممياً.

ما يصحّ في معالجة الملف السوري يمكن تعميمه عربياً، بحيث يتم التركيز عند الحديث عن الأنظمة المستبدّة، ليس فقط على أعداد المعتقلين، وعلى الانتهاكات الجارية لحقوق البشر، بل على انعكاس تفاقم هذا كله على البلاد الأوروبية، من حيث موجات اللجوء وانعدام الاستقرار وتفاقم الإرهاب، فعندما تدعم دول الشمال الديكتاتوريات العربية، ظناً منها أنها تحمي حدودها الجنوبية من الهجرة غير الشرعية ومن الإرهاب، وتحافظ على الاستقرار اللازم للاستثمار الاقتصادي الرابح، فعليها أن تعرف أن هذا الدعم سيأتي بالتأكيد بنتائج كانت تسعى إلى عكسها أو هكذا تدّعي.

(كاتب سوري في باريس)

البناء سورياً على قرار المحكمة الألمانية

عمر كوش

سجّل القضاء الألماني سابقة، هي الأولى من نوعها، بإصدار المحكمة الإقليمية العليا في مدينة كوبلنز حكماً بالسجن أربع سنوات ونصف السنة على عنصر الأمن السوري السابق، إياد الغريب، لأنه «ساعد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، من خلال مشاركته باعتقال ما لا يقل عن 30 متظاهراً في مدينة دوما في غوطة دمشق الشرقية، في أثناء خروجهم في احتجاجات شعبية اندلعت فيها ضد نظام الأسد، خلال شهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول من العام 2011».

وجاء الحكم تطبيقاً لمبدأ الولاية القضائية العالمية الذي تعتمده المحاكم الألمانية، ويسمح بمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم، بصرف النظر عن جنسياتهم وأمكنة حدوث الجرائم وزمان أي منها، واستناداً إلى قانون الجنايات الدولية والقانون الجنائي الألماني وقانون العقوبات الألماني، وذلك على خلفية التهمة التي وجهت إلى الغريب بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتعذيب معتقلين في فروع النظام السوري الأمنية. لكن، وعلى الرغم من أن الحكم يخصّ متهماً واحداً من أفراد النظام السوري، إلا أن وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، اعتبره «حكماً تاريخياً»، بوصفه «الحكم الأول الذي يحاسب المسؤولين عن التعذيب في سورية، وهو على الأقل يخلق بعض العدالة». وتعد القضية المرفوعة ضد كل من ضابط الأمن المنشق أنور رسلان والرقيب إياد الغريب، أول قضية جنائية على مستوى العالم ضد مرتكبي جرائم التعذيب العديدة التي ارتكبها النظام السوري منذ قيام الثورة السورية في عام 2011، فيما تستمر محاكمة المتهم الرئيسي، أنور رسلان، التي بدأت في إبريل/ نيسان 2020، حيث وجهت إليه تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، سيما تورطه في قتل 58 شخصاً وتعذيب أربعة آلاف، خلال عمله في الفرع 251، أو فرع الخطيب الأمني في دمشق، وذلك قبل انشقاقه في 2012.

واستقبل سوريون كثيرون الحكم بترحيب، واعتبره بعضهم «نقطةً مضيئةً في تاريخ القضاء الألماني وتاريخ العدالة العالمية. إذ إنها المرّة الأولى التي يصدر فيها قرار كهذا بحق مجرم ينتمي للمنظومة الأمنية لنظام الأسد، وارتكب جريمته من خلال موقعه الوظيفي فيها». وبالتالي، بات الأمل يسكن سوريين كثيرين بأن يؤسس لمسار شامل من العدالة، ينصف الضحايا، ويقتصّ من مجرمي نظام الأسد، وأن يفتح الباب أمام محاكماتٍ أخرى لرموز النظام لمحاكمتهم على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم التعذيب التي ارتكبوها ضد السوريين، وذلك على الرغم من أنه لم يصدر عن محكمة تخصّ مجرمي الحرب.

ولعل الأهم ليس فقط الآثار القانونية والمعنوية للحكم، وهي ليست بسيطة، بل الآثار السياسية المترتبة عليه، والتي على القوى السياسية والمنظمات الحقوقية والمدنية السورية في مختلف بلدان أوروبا وأميركا البناء عليها، بالاستفادة منه، بغية عقد تفاهمات واتفاقات مع القوى السياسية والمنظمات الحقوقية الفاعلة فيها، وتشكيل روابط وتجمعات للضغط على القوى والأحزاب الحاكمة، كي تقوم بجهود لتفعيل مسارات العدالة في سورية، والوقوف بوجه محاولات تسويق نظام الأسد وإعادة تلميعه دولياً، بوصفه شراً لا بد من التعامل معه.

هناك أكثر من مسار يمكن العمل عليه للسير في طريق تحقيق العدالة في سورية، وذلك في ظل تعذّر صدور قرار من مجلس الأمن بإحالة ملف جرائم النظام السوري إلى محكمة الجنايات الدولية، بسبب الفيتو الروسي والصيني، حيث يمكن، على الأقل، القيام بخطوات تُعيد تسليط الضوء على جرائم نظام الأسد، عبر رفع قضايا دولية لمحاكمة بشار الأسد ونظامه على الجرائم الممنهجة التي ارتكبها ضد السوريين، وخصوصا على المستويين، الأوروبي والأميركي.

> قد يشكل الحكم على إياد الغريب مؤشراً لمرتكبي الجرائم إلى أن هناك طريقاً للعدالة، بالاستناد إلى مبدأ الولاية القضائية الشاملة

ومنها دعم خطوة الحكومة الهولندية باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمساءلة نظام الأسد عن انتهاكاته اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التي تعد كل من سورية وهولندا طرفًا فيها. والواقع أن جرائم نظام الأسد بحق السوريين لا تنحصر في جرائم القتل والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري والاعتقال غير القانوني، وكلها مدعومة بالوثائق والصور، مثل الصور الرهيبة التي هربها «قيصر»، أو التقارير الحقوقية الدولية، وخصوصا تقرير «المسلخ البشري» الصادم عن سجن صيدنايا الذي أصدرته منظمة العفو الدولية عام 2017.

إضافة إلى شهادات عديدة، وخصوصا الشاهد السوري الذي عرف باسم «حفار القبور»، وقدّم شهادة أمام محكمة ألمانية في شهر سبتمبر/ أيلول 2020، وسبق له أن عمل حفار قبور جماعية لضحايا معتقلات نظام الأسد ما بين عامي 2011 و2017.

وكشف رئيس اللجنة المستقلة من أجل العدالة الدولية والمحاسبة، ستيفن راب، أن الأدلة التي جمعتها اللجنة عن مسؤولية نظام الأسد عن جرائم الحرب تفوق التي توفرت للمدّعين في محاكمة قادة النازية، أو محاكمة الزعيم اليوغسلافي السابق، سلوبودان ميلوسوفيتش، وأن هناك ما يزيد على 900 ألف وثيقة حكومية هرّبت، وورد اسم بشار الأسد في التقارير الموثقة للانتهاكات ضد الشعب السوري.

وتدخل كل جرائم نظام الأسد ضمن تعريف نظام روما الأساسي للجرائم ضد الإنسانية، والتي يحدّدها في «مجموعة من الأعمال التي ترتكب في شكل هجوم ممنهج أو عام يستهدف مجموعة من السكان المدنيين بطريقة مباشرة». وهناك جرائم أخرى ارتكبها النظام بحق غالبية السوريين، وتعتبر من أشكال جرائم الإبادة الجماعية، من خلال منعه دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المدنية التي حاصرها سنوات، وتندرج ضمن ما نص عليه نظام روما الذي اعتبر جريمة حرب كل عمل يفضي إلى حرمان السكان المدنيين من الحصول على الطعام والدواء.

(كاتب سوري في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads